الباب السابع

قضايا الاتحاد الأفريقي

قضايا الاتحاد الأفريقي ومشاكله يمكن الحديث عنها من خلال عرض لأهم تلك القضايا والمشاكل التي يجب على الاتحاد لمحاولة الوصول لحلول واقعية يمكن حل تلك القضايا والمشاكل بفعالية وهي:

1-الارتقاء في مجال حقوق الإنسان وحمايتها، في ظل الاتحاد الأفريقي: إن التكامل الاقتصادي والسياسي، لمجمل القارةِ الأفريقية، يَجِبُ أنْ يُرافقه التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان المستمرة فيها؛ إضافة إلى حَلّ نزاعاتها المُسَلَّحة المزمنة،وإطفاء حروبها الأهلية ويستهدف الاتحاد الأفريقي السعي الجاد، والدؤوب، من أجْل تعزيز فرص السلام والأمن، وخلق البيئةِ المواتية لاحترام حقوق الإنسان، وحكم القانون، في جميع أرجاء القارة ويمكن أن يتأتى ذلك بإدراج حقوق الإنسان في خطة أعمال التنظيم الإقليمي للحكومات الأفريقيةِ؛ وهو الأمر الذي يُمَكِّن الاتحاد من التأثير، إيجاباً، في أوضاع حقوق الإنسان؛

وهو ما يجب أن يضطلع به، ليثبت أنه بديل عن منظمة الوحدة الأفريقيةِ، كما أن الزعماء الأفارقة، عليهم أن يَتحمّلوا مسئولية التَرويج لاحترامُ حقوق الإنسان، المكفولة في المواثيق والعهود الدولية، لجميع شعوب القارةِ .

2 -الرؤية الأفريقية لإصلاح الأمم المتحدة ومجلس الأمن:

اعترض وزير الخارجية المصري، أحمد أبو الغيط، على تقرير، تضمن أن آلية المتابعة الأفريقية، أوصت بالتخلي عن اقتراحات لإصلاح الأمم المتحدة؛ بدعوى إظهار المرونة، والتحلي بالواقعية وفي قِمة سرت الأخيرة، تمسك الأفارقة بمقترحاتهم لإصلاح المنظمة الدولية، من خلال زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن، ليصبح عددهم 26 عضواً؛ مع ستة مقاعد جديدة دائمة، تتمتع بحق النقض (الفيتو)، بينها مقعدان لأفريقيا

3 -دور الاتحاد الأفريقي في إخماد الحروب والصراعات الأفريقية:

خلال مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي، بمدينة مابوتو، عاصمة موزمبيق، من 10 إلى 12 يوليه 2003، بدا القادة الأفارقة وهم أكثر تصميماً على التصدي للجماعات المتمردة، والحكومات المارقة، التي تتورط في صراعات قاسية، تعرقل التنمية في القارة وطغى على المؤتمر الشعور بعدم السماح لهؤلاء بتدمير اتفاقيات وقف إطلاق النار، وغيرها من

الاتفاقيات، المتعلقة بتهدئة الأوضاع، والتخفيف من حدة الحروب والصراعات، التي لا يسفر عنها سوى المزيد من الاستنزاف والتدمير للموارد، والتعطيل لعمليات التنمية، والترسيخ للعداوات والكراهية.

ينبغي لمؤتمر القِمة مناقشة إحدى عشرة حرباً أهلية، كتلك التي في ليبيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والسودان، وساحل العاج ولم يكن إطفاء تلك الصراعات والحروب يتأتى إلا بصعوبة بالغة؛ ولكنها سرعان ما تلتهب، لتبدأ من جديد المجازر وسفك الدماء، كما في ليبيريا، حيث انتهكت الحكومة، والقوات المتمردة، اتفاقيات وقف إطلاق النار؛ ليُقتل في العاصمة، منروفيا، خلال أسبوعَين فقط، أكثر من 400 شخص، ويُشَرَّد أكثر من 250 ألفاً آخرين .

هناك تفاؤلاً حذراً بالسيطرة على المشاكل الأفريقية، لاسيما تلك التي تواجه مبادرات حفظ السلام الأفريقية، والمتمثلة في الحاجة إلى مصادر: تمويل وتموين، من أجْل الجنود فالجهود، المبذولة لإقرار السلام وحفظه ، في بوروندي، بين الحكومة والجماعات المتمردة، كانت محدودة ، وواهية؛ إذ أن أثيوبيا وموزمبيق، اللتَين أسهمتا بقوات، لوضع اتفاق وقف إطلاق النار موضع التنفيذ الفعلي، بالقوة لم تكونا قادرتَين على حفظ السلام في دولة، خربتها الحرب والولايات المتحدة الأمريكية،

وبريطانيا، اللتان كان من المفترض أن تقدّما مساعدة لحفظ السلام الأفريقي، في رواندا، فإنهما لم تقدما الدعم اللازم، والنتيجة أن قوة عسكرية صغيرة من الجنوب الأفريقي قوامها 908 جنود فقط، نُشِرت في بوروندي، في الوقت الذي تعاظم فيه الصراع، خاصة بعد اغتيال جنود من التوتسي في أكتوبر 1993، ميلكار ندادايا ، أول رئيس للدولة، من الهوتو كما قتل أكثر من 250 ألف شخص، في بوروندي، وفقاً لتقديرات هيئة المعونة العاملة في أفريقيا الوسطى وكان التوتسي يسيطرون على الجيش وهم يمثلون 15% من سكان بوروندي، البالغ عددهم سبعة ملايين نسمة وتولت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس)، وبتشجيع من الولايات المتحدة الأمريكية، مهمة حفظ السلام في ليبيريا وخططت لإرسال قوة عسكرية إليها، قوامها ألف جندي وأعلنت حاجتها إلى دعم: مالي ولوجستي ، من القوى العظمى ورأت أنه من الضروري توفير 104 ملايين دولار أمريكي لقوات غرب أفريقيا؛ لإقرار السلام في ذلك البلد، طيلة ستة أشهر وطالبت الجماعة واشنطن بإرسال 1500 جندي؛ فبادرت هذه إلى إرسال وفد، يضم 32 عضواً أمريكياً، إلى منروفيا؛ للوقوف على المتطلبات الأمنية، والاحتياجات الإنسانية، لنحو ثلاثة ملايين ونصف المليون من السكان إلا أن المشرعين الأمريكيين، أوضحوا أن هناك قلقاً حول الالتزام بإرسال قوات أمريكية إلى ليبيريا،

يثير القلق، خاصة بعد تزايد القتلى في صفوف القوات الأمريكية في العراق زدْ على ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية مُثْقَلَة بالتزاماتها، المتمثلة في انتشار نحو 150 ألفاً من جنودها في العراق، وفي كوسوفو نحو 25 ألفاً، وفي أفغانستان نحو 8 آلاف .

لقد كان مقترحاً تكوين قوة نشيطة، قوامها 5 آلاف جندي، من أجْل عملية حفظ السلام في ليبيريا وهو ما حمل نيجيريا على التبرم بنفقات انتشار قواتها في ذلك البلد؛ إذ إنها كانت قد أنفقت أكثر من 350 مليون دولار أمريكي في عمليات حفظ السلام فيه وفي سيراليون أمّا مفوض الاتحاد الأوروبي للتنمية، بول نيلسون، الذي حضر القِمة في مابوتو، فأعلن أن الاتحاد الأوروبي سيدعم مبادرات حفظ السلام الأفريقية ولكن، ما يبدو واضحاً، أن مبلغ 250 مليون يورو (نحو 420 مليون دولار أمريكي) كانت مخصصة لهذا الغرض، انفقتها التسوية السياسية للأزمة بين أوروبا وأفريقيا، في شأن زيمبابوي، إذ رفض الاتحاد الأوروبي محاورة أيّ ممثل لحكومة البلد المذكور؛ لأنها وصلت السلطة بالإكراه، في الانتخابات العامة؛ مناقضاً بذلك الاتحاد الأفريقي، الذي رأى أن عملية الانتخاب تلك، كانت شرعية وعلى الرغم من المفاوضات الكثيفة بين المنظمتَين، فإن الأزمة ظلت مُدْرَجَة في خطط قِمة الاتحاد الأفريقي؛ في الوقت الذي استمرت فيه مطالبات الولايات المتحدة الأمريكية،

والاتحاد الأوروبي، بانتخابات جديدة في زيمبابوي لقد كان رأي الاتحاد الأفريقي، أن الأوضاع في ذلك البلد هي شأن داخلي، وإن كانت تحوز اهتمام القِمة

زدْ على المشاكل الآنفة، أن الدول الأفريقية تباطأت في التصديق على بروتوكول مجلس الأمن والسلم الأفريقي، التابع للاتحاد الأفريقي، الذي يرتجى أن يطوِّر قدرة الاتحاد على الالتزام بعمليات حفظ السلام في القارة فالبروتوكول يقضي بتكوين قوة عسكرية احتياطية أفريقية، قادرة على تحمّل مهامها في المراقبة، ومنع الصراعات الأفريقية ولم تصدِّق على البروتوكول، في قِمة مابوتو، بموزامبيق، في يوليه 2003، سوى 14 دولة فقط؛ ما حال دون نفاذه، لأنه يشترط تصديق الأغلبية المطلقة، أيْ 27 دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد، البالغ عددها 53 دولة ولا يُعْزَى بطء التصديق على البروتوكول إلى الانتقادات أو الاعتراضات عليه؛ وإنما إلى تخوُّف الدول من أن التصديق عليه، قد يؤثر في سيادتها وقوانينها الوطنية .

حكومة الاتحاد

كان محور نقاش قمة الاتحاد الأفريقي المعقودة في العاصمة الغانية أكرا في يوليو 2007 هو إقامة حكومة الاتحاد،وذلك بهدف التحرك نحو

الولايات المتحدة الأفريقية وكانت قد كشفت دراسة في أواخر 2006 حول حكومة الاتحاد الأفريقية، مقترحة خيارات مختلفة لما وصفته إكمال مشروع الوحدة الأفريقي وأدت تلك المقترحات إلى انقسام في التأييد للدول الأعضاء، فقسم خصوصاً ليبيا يدعو إلى تشكيل حكومة مشتركة بجيش واحد لتكون أفريقيا دولة واحده ذات سيادة؛ وقسمٌ آخر خصوصاً الدول الجنوبية يدعو بدلا عن ذلك لتعزيز ودعم هياكل الاتحاد الأفريقي الحالي، مع بعض الإصلاحات للتعامل مع التحديات السياسية والإدارية وذلك بجعل لجنة الاتحاد الأفريقي ذات فعالية أعلى.

وبعد مناقشات محتدمة في اجتماع أكرا، وافقت الجمعية العامة للاتحاد على إصدار إعلان لاستعراض الحالة الراهنة للاتحاد الأفريقي وذلك بهدف معرفة مدى استعداد الاتحاد لإقامة حكومة الاتحاد وعلى وجه الخصوص، وافقت الجمعية على مايلي:

تسريع عملية التكامل الاقتصادي والسياسي للقارة، بما في ذلك تشكيل حكومة الاتحاد في أفريقيا.

إجراء مراجعة لعمل مؤسسات وأجهزة الاتحاد الأفريقي، واستعراض العلاقة بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى

وإيجاد سبل لتعزيز ترابط الاتحاد ووضع جدول زمني لإنشاء حكومة الاتحاد الأفريقي.

وأشير في نهاية الإعلان إلى أهمية اشتراك الشعوب الأفريقية -بما في ذلك الأفارقة في الشتات، في عمليات بناء وتشكيل حكومة الاتحاد.

في أعقاب هذا الإعلان، تم تعيين فريق من الشخصيات البارزة لإجراء مراجعة حسابات أعمال لجان ومؤسسات الاتحاد بدأ فريق المراجعة العمل في 1 سبتمبر، 2007 وقدمت هذه المراجعة إلى الجمعية العامة في قمة في يناير 2008 في أديس أبابا بالرغم من عدم إتخاذ أي قرار بشأن هذه المراجعة، شّكلت لجنة من عشرة رؤساء دول مهمتها النظر في تلك المراجعات والتوصيات وتقديم تقرير في قمة يوليو 2008 المنعقدة في مصر وقد أجلت المناقشة في تلك القرارات مرة أخرى لقمة يناير 2009 في أديس أبابا على أن تكون المناقشة النهائية في تلك القمة.

قضايا راهنة

ويواجه الاتحاد الأفريقي العديد من التحديات الراهنة، بدءًا من قضايا الصحة ومكافحة الملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة العوز المناعي المكتسب؛ والقضايا السياسية مثل المحاربة السلمية

للأنظمة الغير ديمقراطية وانتشار الحروب الأهلية، بالإضافة للمسائل القانونية المتعلقة بالصحراء الغربية؛ والقضايا والتحديات الاقتصادية والاجتماعية في رفع مستوى معيشة الملايين من الأفارقة الفقراء الأميين، غير مشاكل المجاعات المتكررة وقضايا البيئة ومشاكلها من تصحر وعدم استدامة بيئية وغيرها.

ا نهر النيل

من أبرز المشاكل، التي عجز الاتحاد عن التعامل معها مشكلة نهر النيل، الذي يعد أهم أنهار القارة والعالم، فهذا النهر الدولي، الذي تشترك فيه، منبعاً ومصباً 11 دولة أفريقية، وبات عنوان أزمة لم ولن يتم تسويتها إلا من خلال المبادرات الدبلوماسية بعيداً عن الاتحاد.

الايبولا

ومن أخطر القضايا التي تواجه القارة السمراء وباء إيبولا، الذي لم تفلح معه مساعي الاتحاد الأفريقي ونجحت معه الجهود الدولية، في حين أن القارة تملك سجلاً سيئاً في الانتشار السريع والمخيف لفيروس نقص المناعة البشرية الإيدز.

الإيدز في أفريقيا

من أخطر القضايا التي تواجه أفريقيا الانتشار السريع والمخيف لفيروس نقص المناعة البشرية HIV ووباء الأيدز فجنوب الصحراء الأفريقية الكبرى، وخصوصاً الجنوب الأفريقي، يعد أكثر المناطق المتضررة بالوباء في العالم، حيث بدأت العدوى في إزهاق ملاين الأرواح أكثر من ذي قبل وفي الوقت الذي تظهر به الإحصائيات انتشار الفيروس وجود تحدي حقيقي، أكثر من 20 % من السكان النشطين جنسياً في العديد من البلدان الجنوبية ربما يكونوا مصابين؛ حيث من المتوقع انخفاض في متوسط العمر للفرد بمعدل ست سنوات ونصف في كلٍ من جنوب أفريقيا وبوتسوانا وكينيا وناميبيا وزيمبابوي يهدد ذلك الفيروس بدرجة كبيرة نمو الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي، تهديد انخفاض الأيدى العاملة للتجارة الداخلية والخارجية للقارة.

تدخلات لدعم الدستورية

توجو

رداً على قتل جناسينجبي إياديما، الرئيس السابق لجمهورية توجو، وصف الاتحاد الأفريقي تولي إبنه فور بالانقلاب العسكري ووفقاً لدستور الدولة، في حالة وفاة رئيس الجمهورية يخلفه رئيس البرلمان الذي يجب عليه الدعوة لإجراء انتخابات رئاسة جديدة في غضون ستين يوم

الأمر الذي لم يحدث فقوبل باحتجاج من جهة الاتحاد الأفريقي مما أجبر غناسينغبي على إجراء انتخابات وبعد انتخابات أحدثت الكثير من الجدل من ناحية ونزاهتها، انتخب رسمياً يوم 4 مايو، 2005.

موريتانيا

علق الاتحاد الأفريقي عضوية موريتانيا في جميع مؤسساته بسبب الانقلاب الحادث في 3 أغسطس، 2005 ووعد المجلس العسكري الذي تولى السيطرة على الحكم بإجراء انتخابات في غضون سنتين وبالفعل عقدت الانتخابات في أوائل 2007، لتكون بذلك أول انتخابات رئاسة في البلاد، ووصفها الجميع بالمقبولة وفي أعقاب الانتخابات، تم استعادة عضوية موريتانيا في الاتحاد الأفريقي وفي 6 أغسطس 2008، أطاح انقلاب عسكري جديد بقيادة الجنرال محمد ولد عبد العزيز بالحكومة المنتخبة في 2007 الذي أوجب على الاتحاد الأفريقي تعليق عضوية موريتانيا مرة أخرى لعدم اعترافة بشرعية الانقلاب.

الصراعات الإقليمية والتدخلات العسكرية

تعزيز السلام والأمن والاستقرار في القارة هو أحد أهم أهداف الاتحاد الأفريقيى والحل السلمي للنزاعات بين الدول الأعضاء من خلال الوسائل المناسبة التي قد تقررها الجمعية العامة، هي أول طريقة متبعة في

تطبيق ذلك الهدف ويناط بمجلس السلام والأمن تنفيذ تلك المبادئ والأهداف، باعتبارة الهيئة الرئيسية لتنفيذ ذلك من بين السلطات الممنوحة لمجلس السلام والأمن، هي تصريح بإرسال بعثات للسلام، لفرض عقوبات في حالة حدوث أي تغير غير دستوري للحكومة، وإتخاذ المبادرات والإجراءات التي يراها المجلس مناسبة لدرء أي نزاعات على وشك الحدوث، أو إيقاف نزاعات حدثت بالفعل ومجلس السلام والأمن هو هيئة لصنع القرار في حد ذاته، وقراراته ملزمة للدول الأعضاء.

تعطي المادة 4 (ح) من قانون تأسيس الاتحاد الأفريقي، والمادة 4 من بروتوكول تأسيس مجلس السلام والأمن الحق للاتحاد في التدخل في أي دولة من الدول الأعضاء في حالات جرائم الحرب والإبادة الجماعية وجميع الجرائم التي يجدها الاتحاد ضد الإنسانية ويجب أن تدلي الجمعية العامة بناءً على توصية من مجلس السلام والأمن بالقرار بالتدخل، ولا يقبل أي قرارات غير هذه؛ لما جاء في نفس المادة من قانون التأسيس للاتحاد

منذ اجتماع مجلس السلام والأمن الأول في 2004، نشط المجلس فيما يتعلق بالأزمات في دارفور، جزر القُمر، الصومال، جمهورية الكونغو الديمقراطية، بوروندي، كوت ديفوار وغيرها من البلدان فقد إتخذ

قرارات نشر قوات حفظ سلم للاتحاد الأفريقي في الصومال ودارفور، وفرض عقوبات على الأشخاص المهددين للسلام والأمن مثل حظر السفر وتجميد الأصول المالية لزعماء التمرد في جزر القُمر ويعمل المجلس على الإشراف على إنشاء قوة الاستعداد الأفريقية ليكون بمثابة قوة حفظ سلام دائمة للقارة

دارفور، السودان

في ضوء النزاع الدائر في دارفور في السودان، نشر الاتحاد الأفريقي ما يقارب 000 7 فرد أغلبهم من رواندا ونيجيريا كقوة لحفظ السلام في المنطقة بعد أن ساعد مؤتمر المانحين في أديس أبابا، 2005 .

الصومال

كانت الصومال منذ بداية تسعينات القرن الماضي وحتى وقتٍ قريب بلا حكومة مركزية حقيقية وقد وقعت اتفاقية سلام تهدف إلى إنهاء الحرب الأهلية التي اندلعت في أعقاب انهيار نظام سياد بري، في 2006 بعد سنوات عديدة من محادثات السلام وبالرغم من ذلك، ظلت الحكومة الجديدة مهددة بالمزيد من العنف لذلك، نشر الاتحاد الأفريقي قوة حفظ سلام مكونة من حوالي 8000 فرد في مقديشيو، كتدعيم عسكري للحكومة الجديدة التي بدأت عملها في مارس 2007 .

أنجوان وجزر القمر

أنتخب محمد بكر، قائد الحكومة الانفصالية منذ 2001، رئيساً لجزيرة أنجوان لمدة خمس سنوات وبعد انتهاء فترة رئاسته في 14 أبريل، 2007، ترئس حومادي كامبي بالوكالة في الفترة من 15 أبريل إلى 10 مايو، بصفته رئيس البرلمان وفقاً للدستور لحين تحديد رئيساً جديداً للجزيرة وأرجأ الاتحاد الأفريقي وحكومة الاتحاد الانتخابات بسبب أنباء وردت عن وجود مخالفات وترهيب للمصوتين في الفترة التي سبقت التصويت ولكن الرئيس السابق محمد بكر استمر في إجراءات الانتخابات متحدياً الاتحاد الأفريقي وحكومته، وفاز بتلك الانتخابات فوزاً ساحقاً بنسبة 90 %، وذلك في 11 مايو، 2007 .

في أكتوبر 2007، فرض الاتحاد الأفريقي عقوبات على ضوء ماحدث، فنفذ حصار بحري على الجزيرة، وحظر سفر محمد بكر وغيره من المسئولين الحكوميين وجمدت أرصدتهم المالية الأجنبية ودعا لإجراء انتخابات جديدة واعترضت جزر القُمر في فبراير 2008 على تمديد العقوبات على الجزيرة، ودعت بدلاً عن ذلك للتدخل العسكري الفوري لحل تلك الأزمة وبالفعل، في مارس 2008، تجمع مئات من قوات الاتحاد الأفريقي في موهيلي، التي تعتبر أقرب منطقة لجزيرة

أنجوان وقدم السودان والسنغال قوات عسكرية تكونت من 750 جندي، في حين قدمت ليبيا دعم لوجستي للعملية بالإضافة إلى 500 جندي تنزاني أرسلوا بعد بدء العملية بفترة وجيزة في 25 مارس، 2005، غزت قوات الاتحاد الأفريقي جزيرة أنجوان، وحققت الأهداف المرجوة وأزاحت محمد بكر عن الحكم.

obeikandl.com

obeikandl.com